وقف اوده في سجلات حكومة الهند (١٨٤٩- ١٩٠٤)

ا. م. د حنان صاحب عبد
جامعة القادسية/ كلية التربية/ قسم التاريخ
hanan.sahieb@qu.edu.iq

تاريخ الطلب: ٢/١١/ ٢٠٢٠
تاريخ القبول: ١٦ / ١١/ ٢٠٢٠

الخلاصة

بدء الوقف التابع لملك اوده غازي الدين حيدر نتيجة لإقراضه الاموال لشركة الهند الشرقية ، فكان الوقف الفائدة المترتبة على القرض ، والتي استفاد منها زوجتا الملك، ثم وزعت الاموال بعد وفاتهما في كربلاء و النجف، و تغيرت الطريقة المعتمدة في توزيع اموال الوقف عدة مرات ، وحدد جزء من الاموال للفقراء من ابناء الاقلية الهندية في كربلاء والنجف و الكاظمية، وانفق جزء من الاموال على المسؤولين عن التوزيع من المجتهدين وبعض الشخصيات الهندية التي تولت مسؤولية التوزيع على ابناء قوميتهم ، وكان الضباط البريطانيين المتواجدين في بغداد يتابعون الاسس المتبعة في التوزيع ، من أجل التخلص من الاعتراضات عليها، وغالبا ما أقترح الضباط تعديل مبادى التوزيع في محاولة منهم لضمان عدالة التوزيع.

Abstract

The endowment of the King of Odah Ghazi al-Din Haider was the result of lending the money to the East India Company، so the endowment was the interest of the loan، which the king's two wives benefited from، then the money was distributed after their deaths in Karbala and Najaf، and the approved method of distributing

the endowment money changed several times، and set Part of the money is for the poor from the sons of the Indian minority in Karbala، Najaf and Kadhimiya. Part of the money was spent on distribution officials from the mujtahideh and some Indian personalities who took charge of the distribution to the people of their nationalities، and the British officers present in Baghdad were following the foundations used in the distribution، In order to get rid of their objections، officers often suggested that the principles of distribution be modified in an attempt to ensure fair distribution.

المقدمة

يعد موضوع توزيع اموال الوقف من أبرز المواقف التي واجهت حكومة الهند البريطانية وضباطها في بغداد من أجل ضمان تطبيق بنود الوصية، فقدموا عدة مقترحات كانت تهدف توزيع اموال الوقف بطريقة لا تؤثر سلباً على العلاقات البريطانية العثمانية، وكان التوزيع العلني من بغداد هو الحل الامثل لتفادي الخلاف ، ويكون التوزيع من خلال المجتهدين .

ان دراسة وقف أوده من خلال سجلات حكومة الهند يوضح تفاصيل الاقتراحات المقدمة من قبل الضباط البريطانيين ، وموقف حكومة الهند البريطانية منها من خلال البرقيات المتبادلة بين الطرفين، ومواقفهم من المجتهدين الموزعين لأموال الوقف.

تمثل المدة الزمنية للبحث(١٨٤٩ـ ١٩٠٤) فعام ١٨٤٩ كان بداية تنفيذ الوصية بعد وفاة ارملتي الملك غازي الدين حيدر ، وعام ١٩٠٤مثل الاعتماد على١٠ من المجتهدين الموزعين في كربلاء و العدد ذاته في النجف لضمان العدالة في التوزيع.

قسم البحث الى مقدمة وثلاث محاور واستنتاجات شار المبحث الاول الى الظروف التي ساهمت في نشأت الوقف من خلال اقراض الملك غازي الدين حيدر لشركة الهند الشرقية وتحديد فائدة على القرض الثالث الذي عرف فيما بعد بوقف اوده، و وضَح المحور الثاني اسلوب حكومة الهند وضباطها في بغداد في التعامل مع توزيع أموال الوقف و التعامل مع المشاكل في التوزيع للمده (١٨٤٩-١٨٩٩)، اما المبحث الثالث بيَّن مقترحات المقيم البريطاني في اعتماد التعددية في الموزعين المجتهدين في كربلاء والنجف بعد الغاء توزيع جزء من اموال الوقف في الكاظمية على فقراء الاقلية الهندية.

استمد البحث مادته من مصادر متنوعة ابرزها سجلات حكومة الهند India Office Record التي يشار اليها بالرمز (I.O.R) و التي تناولت معلومات عن الوقف والمراسلات الحكومية من أجل توزيع اموال الوقف بشكل الامثل، سجلات حكومة الهند الموجودة في كتبة قطر الرقمية

المحور الاول :- اصل الوقف

أصل الوقف[١]عائد الى ملك اوده[٢] غازي الدين حيدر[٣](١٨١٤-١٨٢٧) عندما استثمرت المملكة أموالها للحصول على تأييد شركة الهند الشرقية ،التي اتبعت سياسة عقد الاتفاقيات مع الامراء بدل من السيطرة على اراضيهم [٤]،الامر الذي شجع غازي الدين حيدر لاستعادة سيطرته على بعض المناطق، وتمثل ذلك بإقراض الحاكم البريطاني العام اللورد هاستناك رودن (Hasting Rawdon) في عهد غازي الدين حيدر بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٨١٤ مبلغ عشرة ملايين و ثمانمائة وخمسون الف روبية، احتاجها الاخير من أجل أعلان الحرب على النيبال، و أقرض شركة الهند الشرقية عام ١٨١٦ مبلغ مليون روبية ، تمكن من خلالها بالمقابل من استعادة السيطرة على منطقتي كارا(Kara) و غارا(Gara)، والقرض الاكثر شهرة كان بتاريخ ٣٠ ايلول ١٨٢٥ عندما أقرض الحاكم البريطاني العام للهند وليم امهرست (William Amherst) (١٨٢٣- ١٨٢٦) عشرة ملايين روبية عندما

كانت شركة الهند الشرقية موشكة على دخول الحرب مع بورما (Burma) ، كانت الفائدة السنوية المترتبة على القرض٥٪ تدفع شهريا الى زوجتا الملك غازي الدين حيدر مبارك محل و مريم بيجوم، على ان تدفع الفائدة السنوية بعد وفاتهما الى المجتهدين المجاورين[٥] في كربلاء و النجف لتوزيعها على الفقراء، ومن حق الزوجتين وقف ثلث حصتهما لاي هدف ، لتكون هذا الاموال بداية وقف اوده[٦].

دونت بنود القرض بمعاهدة ايتكانسون(Aitchison) بنسختين الاولى باللغة الفارسية وختمت بختم الملك غازي الدين حيدر و الثانية باللغة ذاتها بتوقيع المقيم البريطاني في اوده موردنت ريكتس(Mordunt Rektes) ممثلا عن الحاكم العام بتاريخ ١٧ اب ١٨٢٥ ، وصادق وليم امهرست عليها بتاريخ ٣٠ ايلول ١٨٢٥ ودونت باللغة الانكليزية، وبالرغم من التشابه بين النصين ، الا ان هذا لا ينفي وجود اختلافات بالمعنى الدقيق للنصوص[٧].

المحور الثاني:- الاجراءات الادارية لتوزيع اموال الوقف(١٨٤٩- ١٨٩٩)

بدء تنفيذ الوصية عام ١٨٤٩ بعد وفاة أرملتي الملك مريم بيجوم بتاريخ ٦ نيسان ١٨٤٩ التي تركت مبلغ ١٦٦٨ روبية شهريا، ونواب مبارك بتاريخ ٣ حزيران ١٨٤٩ التي اضافت مبلغ ٦٦٦٦ روبية شهريا، فتولى الوكيل السياسي في بغداد الملازم ارنولد كمبول (Arnold Kemball) تطبيق الوصية ، وابدى مخاوفه في كانون الاول ١٨٤٩ من احتماليه استخدام الاموال في النجف وكربلاء من قبل المجتهدين من أجل التخلص من الادارة العثمانية ، مما يهدد امن المدينتين و أثارة استياء الادارة العثمانية ، وعدم أمكانية تزويد المراقد المقدسة بالمبالغ المالية ،فقررت حكومة البريطانية في الهند عدم دفع الاموال في بغداد وتوزيع الاموال عن طريق توجه وكلاء عن كربلاء والنجف الى بومباي[٨]، وأستمر التوزيع بهذه الطريقة حتى عام ١٨٥٢عندما أشار الوكيل السياسي الرائد هنري رولينسون (Henry Roulinson) الى ان طريقة المتبعة

بالتوزيع اثارة شك الادارة العثمانية في بغداد ، وأقترح ان تدفع الاموال في بغداد وان يكون للقنصلية في بغداد دور الاشراف على توزيع الاموال، الا ان الحاكم العام للهند اللورد دلهوزي(Dlhousy) رفض الاقتراح، وأكد على عدم احقية حكومة الهند أو الوكيل السياسي بالإشراف على توزيع الاموال ، الا انه فضل الاطلاع على راي القائم بالأعمال البريطاني في القسطنطينية الرائد روس(Rous) الذي أيد مقترح الرائد هنري رولينسون للحفاظ على علاقاتهم بالحكومة العثمانية ،فوافقت حكومة الهند بتاريخ تشرين الاول ١٨٥٢ على المقترح خشية من استغلالها لاغراض سياسية أو شخصية، فبادر الوكيل السياسي الى لقاء المجتهدين ميرزا علي ناجي والشيخ مرتضى الانصاري[٩] و الاتفاق على توزيع الاموال من أجل تحقيق الصالح العام، و مراعاة مطالب المجتهدين و المؤسسات الدينية وتحديد جزء من أموال الوقف[١٠] لإعمار المساجد و المدارس الدينية، وانشاء قناة لتجهيز مدينة كربلاء باحتياجها من المياه[١١].

تمكن احد امراء أوده الامير إقبال الدولة أبن اخ الملك غازي الدين حيدر من تغيير في طريقة التوزيع عام١٨٦٠ من خلال تحديد ثلث من المبلغ المخصص لكربلاء و النجف على ان يوزع على الهنود في كربلاء و النجف و الكاظمية، حددت قيمة ثلث من مبالغ المدينتين بـ(٣٣٠٠) روبية شهريا، وزعت المبالغ على الهنود بأشراف (المعتمد الفخري) مقابل منح شهرية تدفع من أموال الوقف حددت قيمتها كالأتي :_

١ـ المعتمد الفخري في كربلاء المسؤول عن التوزيع في كربلاء والنجف، قيمة المنحة٢٥٥ روبية.

٢ـ المعتمد الفخري في الكاظمية ، قيمة المنحة ٢٨٠روبية.

تولى الامير اقبال الدولة[١٢] عام ١٨٦٧الاشراف على توزيع الاموال المخصصة للهنود ، وكان على علاقة جيدة بالمعتمد السامي الرائد ارنولد كمبول، وبعد ان استجابت حكومة الهند البريطانية لاحد مطالبه ، الامر الذي دعا لتقديم اقتراحات اكثر الى

الادارة البريطانية في الهند أبرزها رغبته في ان تنفق اموال الوقف على الهنود الموجودين في الاراضي التي كانت تابعة الى مملكة اوده أو انفاق الاموال من أجل توفير خدمات للزائرين الهنود ، ومسؤولية المقيم السياسي البريطاني بتحديد المبالغ المخصصة للمشاريع مثل بناء المدارس، محطات للاستراحة ، توفير تكاليف دفن المتوفين من الاقلية الهندية في المدن المقدسة، تسديد الرسوم للقنصلية البريطانية المخصصة لتسجيل الرعايا البريطانيين من الاقلية الهندية ، بعد ما ذكر ان اموال الوقف في كربلاء و النجف انفقت في جوانب تتقاطع مع اهداف الوقف[١٣].

وجهت الحكومة البريطانية في الهند المعتمد السياسي البريطاني في بغداد الرائد ارنولد كمبول لمناقشة الية توزيع اموال الوقف ، فأرسل المعتمد البريطاني برقية وضح فيها ما يلي :-

١. ان مبلغ الوقف المخصص للتوزيع في كربلاء و النجف هو ٨٤٥١ روبية.

٢ ـ يشرف على توزيع الاموال في كربلاء ميرزا علي النقيب مع ١٩ مساعد وفي النجف السيد علي بحر العلوم[١٤] مع ٦ مساعدين، وكلاهما تمتعا بالتأييد الشعبي وينحدرا من عائلتين معروفتين[١٥]، و التأكيد على تحديد جزء من الاموال لتسهيل أقامة الزائرين الهنود للمراقد المقدسة ، وعدم أمكانية نقل توزيع الاموال في الهند، لتعارضه مع بنود الوقف، عدم مسؤولية الحكومة البريطانية في الهند عن سوء توزيع المجتهدين للأموال[١٦].

رفضت الحكومة البريطانية في الهند و بالتعاون مع المعتمد السامي هنري رولينسون عام ١٨٦٧، مقترحات الامير إقبال الدولة، لان تطبيق هذا المقرحات ستساهم بازدياد اعداد الهنود في كربلاء و النجف والكاظمية[١٧].

أستاء بعض المقيمين في مدينة النجف عام ١٨٧٥ من سوء توزيع أموال الوقف، بادعائهم ان المجتهد السيد علي بحر العلوم كان يوزع الاموال على المقربين منه ، مما تطلب ان ينظر بتلك الادعاءات من قبل

المعتمد السامي الرائد نكسون (Nexon) بدعوة المجتهد بالتوجه الى بغداد ، وخلال اللقاء اكد المعتمد السامي على أهمية الاعتماد على التوزيع العلني لاموال الوقف لمواجهة هذا الادعائات ،لان المقيم البريطاني هو المسؤول عن اختيارهم، وفي عام ١٨٨٣أستمرت الشكوى على سوء التوزيع، فجاء تأكيد الرائد تويدي (Tweedi) على اهمية اعداد قائمة بالهنود المستحقين لاموال الوقف[١٨] .

أستمر الامير أقبال الدولة في الاشراف على توزيع الاموال حتى وفاته ١٨٨٧ ، وتوزيع اموال الوقف بأشراف المجتهدين في النجف وكربلاء ـ مجتهد لكل مدينة ـ ، تحديد مبلغ الثلث من الاموال المخصصة للمدينتين للهنود المتواجدين في المدن المقدسة، كان المجتهد المسؤول عن التوزيع في كربلاء ميرزا سيد ابو القاسم الطباطبائي للمدة (١٨٧٢ـ ١٨٩١)، و المجتهد المسؤول عن التوزيع في النجف سيد علي بحر العلوم للمده (١٨٥٧ـ ١٨٨١) ، انتهت مهامه بالتوزيع بوفاته، ليتولى من بعده السيد محمد بحر العلوم[١٩] مسؤولية توزيع اموال الوقف في النجف [٢٠].

طالب المقيم البريطاني الرائد تويدي في عام ١٨٨٣بتجهيز قائمة بأعداد الفقراء من الأقلية الهندية المتواجدين في كربلاء و النجف ، لتوزيع جزء من اموال الوقف عليهم [٢١] ، وفي عام ١٨٨٧ اكد الوكيل القنصلي لحكومة الهند البريطانية في كربلاء نواب محمد تقي خان أهمية توفير الحماية لرعاياهم في المدن المقدسة وتأمين احتياجات الفقراء منهم[٢٢]، أستمر الغير مستفيدين من أموال الوقف بالشكوى من سوء توزيع أمواله ، مما أجبر القائم بأعمال المقيم البريطاني العقيد تالبوت(Talbot) التوجه الى مدينتي كربلاء والنجف عام ١٨٨٩ولقاء المسؤولين عن توزيع الاموال من المجتهدين، بهدف اعدا قوائم بأسماء المستفيدين ، وتشكيل لجان تشرف على توزيع اموال الوقف بشكل علني، تألفت اللجان في كربلاء من المجتهد الموزع ابو قاسم الطباطبائي، الممثل البريطاني في كربلاء ،سيد حسن حكيم زاده ، وفي النجف تألفت من

المجتهد الموزع محمد علي بحر العلوم، الممثل البريطاني في كربلاء ، و تاجر من بغداد ـ لم تذكر المصادر أسمه ـ مما أثار استياء المجتهدين الموزعين[٢٣]، وكان السبب في ذلك عدم قناعة الضباط البريطانيين بعدالة المجتهدين في التوزيع، وتقاطع الامر مع واجباتهم اتجاه ابناء طائفتهم .

أقترح العقيد تويدي في اذار ١٨٩٠ ان تحول مسؤولية توزيع الاموال الى احد ضباط القنصلية البريطانية، الا ان حكومة الهند البريطانية لم توافق على المقترح، وأعترض على توزيع الاموال على العاملين في المراقد المقدسة في كربلاء والنجف ،

ليكون عام ١٨٩١ بداية لتوزيع الاموال في كربلاء وفق قوائم اعدت سابقا ، اما في مدينة النجف فلا توجد قوائم للتوزيع، فقرر العقيد تويدي بحجز الاموال المخصصة للنجف لحين تقديم القوائم[٢٤]، ويبدو ان المجتهد في النجف قدم القوائم في وقت لاحق لاستلام المستحقات المالية.

توفى المجتهد الموزع في كربلاء السيد ابو قاسم الطباطبائي عام ١٨٩٢ ليتولى من بعده ابنه محمد باقر الطباطبائي[٢٥] مسؤولية التوزيع، كان المبلغ ١٤٨٥٣ روبية تدفع كل ٣ أشهر لكربلاء والمبلغ ذاته للنجف تسجل بالخزينة على انها مدفوعات للسيد محمد باقر الطباطبائي في كربلاء والسيد محمد بحر العلوم في النجف، يستلمها الوكيل الرسمي للمجتهدين في بغداد ايليا حزقيل دانوس، الا ان المجتهدين يستلمون فعليا ٩٨٥٠ روبية وكان المبلغ المتبقي ١٠٠٠ روبية من حساب المجتهدين من المدينتين تحولان الى الاقلية الهندية وبواقع ٥٠٠ روبية الى الوكيل القنصلي في الكاظمية اغا محمد خان لتوزع على الفقراء من ابناء الاقلية في الكاظمية، و التي انفق جزء منها على المقربين من اغا محمد خان كرواتب لهم لانهم مساعدين في توزيع اموال الوقف،و٥٠٠ روبية تحول الى الوكيل القنصلي في كربلاء محمد ابراهيم خان لتوزيعها على الفقراء من ابناء الاقلية الهندية في كربلاء، ولم يكن التوزيع يخضع لألية محددة وحتى الاشراف على التوزيع من قبل

الوكيل القنصلي في كربلاء لم يكن مجدياً ، لعدم حضوره شخصيا اثناء التوزيع و حتى توقيعه على سجلات التوزيع كان بتاريخ لاحق ومن ضمن محاولات اصلاح نظام التوزيع أقترح المقيم البريطاني الرائد موكلر (Mucler) في كانون الثاني ١٨٩٢ بالاعتماد على مجموعة من المجتهدين لتوزيع الاموال، بدل من الاعتماد على مجتهد واحد، والغاء توزيع اموال الوقف على الفقراء من الاقلية الهندية في الكاظمية، مما أثار التساؤل حول كيفية اختار المجتهدين الموزعين ، فأشار في عام ١٨٩٤ الى مسؤوليته عن اختيارهم ، وتحديد مبلغ (٦٣٠) روبية مقابل مسؤوليتهم عن التوزيع بشكل علني طبقت حكومة الهند البريطانية المقترح في وقت لاحق، أنتقد احد اعضاء لجنة التوزيع في كربلاء حسن حكيم زادة عدم دقة قوائم التوزيع، وذكر ان الموزعين سجلوا اقاربهم من ضمن المستفيدين ، واشار الى وجود اسماء لنساء وعدم حضورهن لاستلام اموالهن، وان الفقراء كانوا يستلمون روبية واحدة وتسجل بالقوائم ١٠روبيات[٢٦]، كيف وافق المجتهدين الموزعين على اضافة اسماء اقاربهم بدون استحقاق ،لابد من وجود الاستحقاق لمثل هذه الحقوق الشرعية لإضافة اسماء مقربين اليهم كمستفيدين من توزيع اموال الوقف، واستمر التوزيع لأموال الوقف بالألية ذاته حتى بداية القرن العشرين.

المحور الثالث :ـ الاجراءات البريطانية لإدارة وقف اوده للمدة (١٩٠٠ـ١٩٠٤)

أستمرت المحاولات البريطانية لإصلاح نظام التوزيع فأعاد المقيم البريطاني العقيد نيو مارج (Newmarch) أعاد تقسيم الاموال التابعة للوقف لضمان توفير الاموال لتغطية نفقات المفوضية البريطانية في الكاظمية على حساب الاموال الموزعة للفقراء ، فبعد ما كان نصيب الكاظمية من التوزيع ١٨٠٠ روبية انخفض الى ٨٠٠ روبية، قسمت الى ٣٥٠ لنفقات المفوضية و٤٥٠ توزع على الفقراء، وطبق المبدأ ذاته على الاموال المخصصة للفقراء من الاقلية الهندية في كربلاء والنجف، و الغيت مفوضية الكاظمية لعدم اعتراف الادارة العثمانية بها، والغى رواتبها التي كانت تعتمد على اموال الوقف، كما أقترح ان يستلم

المجتهدين الموزعين مبالغ متساوية، ان يكون الموزعين ١٠ في كربلاء و١٠ في النجف ، وافقت الحكومة البريطانية في الهند على المقترح(٢٧).

فكان عام ١٩٠٣ بداية لتطبق مقترحه حول تعدد المجتهدين الا ان حكومة الهند البريطانية ارتأت ان يحظى المجتهد الموزع الوحيد السابق بمبلغ أكثر من باقي المجتهدين الموزعين اكراما لجهوده ومكانته، كما نلاحظ ان عدد المجتهدين الموزعين كان ٧ لكل مدينة

جدول رقم (١) قائمة بأسماء المجتهدين الموزعين في كربلاء والنجف ومستحقاتهم المالية(٢٨)

التسلسل	اسماء المجتهدين الموزعين في كربلاء	المستحقات بالروبية	اسماء المجتهدين الموزعين في النجف	المستحقات بالروبية
١	السيد محمد باقر الطباطبائي المسؤول الرئيسي عن توزيع الوقف	١٥٠٠	السيد محمد بحر العلوم المسؤول الرئيسي عن توزيع الوقف	١٥٠٠
٢	السيد هاشم القزويني	٥٠٠	ملا علي نهاوندي	٥٠٠
٣	الشيخ محمد حسين مازندراني	٥٠٠	الشيخ محمد حسن جواهري	٥٠٠
٤	السيد جعفر طباطبائي	٥٠٠	الشيخ عبد الله مازندراني	٥٠٠
٥	الشيخ علي يزدي	٥٠٠	الشيخ عبد الحسن	٥٠٠
٦	السيد مرتضى حسين	٥٠٠	سيد محمد هندي	٥٠٠
٧	السيد سبته حسين	٥٠٠	محمد كاظم خرساني	٥٠٠

وبتاريخ تشرين الثاني ١٩٠٣ تقرر انشأ وظيفة نائب القنصل البريطاني في كربلاء، على ان تتكفل الحكومة البريطانية في الهند تكاليف أقامته ورواتبه(٢٩)، تمكن القنصل البريطاني نيو مارج من زيادة اعداد المجتهدين الموزعين بعد ان قدم مجموعة من المجتهدين طلبات ليكونوا موزعين لأموال الوقف، ليكون الموزعين للوقف كما يلي

جدول رقم (٢)

قائمة بأسماء المجتهدين الموزعين في كربلاء والنجف ومستحقاتهم المالية في حزيران ١٩٠٤[٣٠]

التسلسل	اسماء المجتهدين الموزعين في كربلاء	المستحقات بالروبية	اسماء المجتهدين الموزعين في النجف	المستحقات بالروبية
١	السيد مهند هاشم القزويني	٥٥٠	شيخ عبد الله مازندراني	٧٠٠
٢	شيخ حسين زين العابدين	٥٥٠	سيد محمد حسن صاحب الجواهري	٧٠٠
٣	سيد سبته حسين	٥٥٠	محمد كاظم الخرساني	٧٠٠
٤	مرتضى حسين	٥٥٠	ملا علي نهاوندي	٧٠٠
٥	ميرزا فضل الله مازندراني	٥٥٠	سيد محمد بحر العلوم	٧٠٠
٦	الشيخ علي يزدي	٥٥٠	سيد عبد الحسن	٧٠٠
٧	سيد محمد قصباني	٥٥٠	سيد محمد هندي	٧٠٠
٨	سيد علي تنجباني	٥٥٠	سيد فتح الله شريات	٧٠٠
٩	سيد محمد باقر	٥٥٠	سيد ابو القاسم اشكاوري	٧٠٠
١٠	سيد محمد باقر بهبهاني	٥٥٠	اخوند سيد علي خنساري	٧٠٠

ومن الملاحظ زيادة الاعداد وتغيير في بعض الموزعين واختلاف في الرواتب الموزعة في كربلاء عن الموزعة في النجف، لتراكم الائتمان المحدد للنجف[٣١]، التوزيع الجديد اثار شكوى مجموعة من أهالي كربلاء (العلويين، الشيوخ، طلاب العلوم الدينية، الفقراء) ممن حرموا حسب اعتقادهم من مستحقاتهم المالية منذ ٣ سنوات، التي كانوا

يتمتعون بها منذ بداية توزيع اموال الوقف، وان المجتهدين الموزعين العشرة لا يوزعون من الاموال على الفقراء، مطالبين بإلغاء اسلوب التوزيع الجديد[٣٢]، اتضح فيما بعد ان بعض الاسماء وهمية ولم تستخدم الاختام لأثبات الاسماء ،مع وجود اسماء كانت موجودة فعلا في التوزيع للسنوات السابقة[٣٣] ،ان اي نظام جديد سيجد معترضين من غير المستفيدين و بالتالي الطعن بعدالة التوزيع لأموال الوقف ، كما ساهم عدم فهم الضباط البريطانيين لشروط توزيع الاموال الوقفية على اتهام المجتهدين بعدم العدالة بالتوزيع وربما تجاوزوا الامر الى اتهام البعض منهم باستقطاع جزء من الاموال لمجتهدين وذويهم.

الاستنتاجات

١- ان الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها شركة الهند الشرقية هي التي ساهمت في انشأ وقف اوده.
٢- عدم ادراك الادارة البريطانية في الهند الى العقبات التي واجهت المجتهدين بتوزيع اموال الوقف في كربلاء والنجف.
٣- العلاقة الجيدة التي ربطت الامير اقبال الدولة بالضباط البريطانيين في بغداد ساهمت بمنح امتيازات للأقلية الهندية في الكاظمية، وتقاطعت مع شروط توزيع أموال الوقف التي اكدت على توزيعها للمجتهدين المجاورين للمراقد المقدسة في النجف وكربلاء.
٤- محاولات الامير اقبال الدولة تحويل صرف الاموال من النجف وكربلاء الى تحقيق مكاسب للأقلية الهندية، ورفض الادارة البريطانية لمقترحاته.
٥- الاتهامات الموجهة من قبل الضباط البريطانيين للمجتهدين الموزعين بتوزيع جزء من أموال الوقف على افراد عوائلهم او المقربين منهم ، هي اتهامات خاطئة ،و التأكيد على أمانتهم في التعامل مع اموال الوقف، فمن يصل الى مرحلة الاجتهاد لا تغريه الاموال ،وان وزعت بعض الاموال على البعض منهم فلتوفر شروط الاستحقاق فيهم .
٦- الاجراءات الادارية المتعددة التي اتخذتها الادارة البريطانية تؤكد مدى فشل الادارة البريطانية في التعامل مع اموال الوقف بصيغة ترضي جميع الاطراف ، فالتغيير من نظام الموزع الواحد الى نظام المتعدد للموزعين كان محاولة لتلافي الاخطاء في توزيع اموال الوقف.

الهوامش

١) الوقف: هو حبس الأصل و تسييل الثمر، اي ترك أصول المال ومنع التصرف فيه كالبيع أو الهبة، وحرية التصرف بوارداته من قبل الموقوف عليه ، لهدف التقرب الى الله ، ويعرف بالصدقة الجارية، للمزيد من التفاصيل ينظر حسن خالد دبيس ، شهيد عبد الزهرة، (الأحكام العامة للوقف)، مجلة أهل البيت العدد ٢٢،شباط ٢٠١٨، كربلاء ،ص ص١٢٠-١٢٢.

٢) اوده: مملكة اسلامية في شمال الهند ، عاصمتها لكناو، تعني التسمية الذي لايخضع و لا يستسلم، يطلق

لقب نواب على الملك ، اي نائب بصيغة الجمع للشرف و الرفعه، مرت المملكة بمرحلتين الاولى تمثلت بالاستقلال الضمني مع التبعية الاسمية للمغول للمدة (١٧٢٢ـ ١٨١٩) و الثانية الاستقلال التام للمدة(١٨١٩ ـ١٨٥٦) للمزيد من التفاصيل ينظر أسعد حميد ابو شنة ، كاظم هيلان السهلاني، (التطورات السياسية في مملكة أوده الهندية الاسلامية في عهد غازي الدين حيدر)، مجلة ابحاث البصرة و العلوم الانسانية، مج ٣٨، العدد٤، ٢٠١٣ البصرة ،ص ص١٣٥ـ١٤٤.

[٣])غازي الدين حيدر : اعلن الاستقلال التام عن امبراطورية المغول عام ١٨١٩ من خلال ذكر اسمه في خطبة الجمعة بدل من الإمبراطور المغولي محمد أكبر الثاني(١٨٠٦ـ ١٨٣٧) وأصدر عملة نقدية تحمل أسمه للمزيد من التفاصيل ينظر المصدر نفسه، ص ص ١٣٥ـ ١٤٤.

[٤]) محمد مرسي ابو الليل ، الهند تاريخها وتقاليدها وجغرافيتها، (القاهرة ١٩٦٥)، ص ١٧٩.

[٥]) المجتهدين المجاورين: هم علماء الدين الشيعة ومن واجبات المجتهد التدريس والقضاء والتشريع، ويقصد بالمجاورين الساكنين قرب المراقد المقدسة ، ينظر

j.A Saldauha،C236،20،PS،L،I.O.R، Precis of Turkish Arabia Affairs1801-1905، (Simla 1906)،part4، p282.

(6)W.Tweedie،Turkish Arabia،Babylon،Assyria،and Mesopotamia1886- 1887،(India 1888)،p4.

(7))I.O.R،L،PS،20،C236،opcit ،p 279.

(8)I.O.R،L،PS،20،C190،Mesopotamia ،

1919،p25;I.O.R،L،MIL،17،15.64،Naval Intelligence Division ،Iraq and Persian Gulf،(London 1944)،p539.

[٩]) الشيخ مرتضى الانصاري: مرتضى ابن محمد ابن مرتضى بن شمس الدين الانصاري التستري النجفي، ولد في دزفول عام ١٨٠٠، كان زعيما للطائفة الشيعية ومن أبرز مؤلفاته كتاب المكاسب وكتاب الطهارة وكتاب الصوم و كتاب الفرائد في علم الاصول، توفي عام ١٨٦٤ ، للمزيد ينظر محمد حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والادباء، ج٢، مطبعة الولاية، (قم ١٩٤٨)، ص ص ٣٩٩ـ ٤٠٤.

[١٠]) لم يحدد المبلغ المخصص لهذه المشاريع

(11)I.O.R،L،PS،20،C91،J.G.Lorimer،Gazetter of the Persian Gulf، historical، part1، (Calcutta 1915) ،pp264-265.

[١٢]) اقبال الدولة: احد امراء اوده انتقل من لكناو الى بغداد، كان يستلم راتب تقاعدي٧ الاف روبية من ايرادات املاكه في اوده ،كان ذو نفوذ كبير ويعد رئيس للاقلية الهندية المتواجدة في بغداد و النجف وكربلاء،

Through Asiatic ، Gearty ،Grattan Turky from Bombay to the Bosphors (London1878)،1،vol، p141.،

(13)Ibid. W. Tweedie، opcit،pp43-44.

[١٤]) علي بحر العلوم: ولد عام ١٨٠٩علي بن رضا بن محمد مهدي ال بحر العلوم، عالم ومحقق وفقيه،ابرز مؤلفاته البرهان القاطع شرحا على كتاب النافع ، توفي بالنجف عام١٨٨١، للمزيد ينظر محمد حرز الدين ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٧ـ١٠٩.

(15)I.O.R،L،PS،20،C236،J.A،Precis of Arabia Affairs 1801-1905،(Simla 1906)،part2،p281.

(16) Ibid.

17)I.O.R،L،PS،20،C91،opcit،p1589

(18) Ibid،p1593.

[١٩]) محمد بحر العلوم: ولد محمد بن محمد تقي بن رضا محمد مهدي في النجف عام ١٨٤٣،فقيه ابرز مؤلفاته بلغة الفقيه في جملة من ابواب الفقه، توفي عام ١٩٠٨،للمزيد ينظر .محمد حرز الدين ، المصدر السابق ، ص ص٣٨١ـ٣٨٣.

(20)I.O.R،L،PS،20،C91،opcit،p1598; IOR،R،15،2،1996، whos who in Mesopotamia،(Simla1915)،p33.

(21) Ibid،p1600.

(22). W. Tweedie، opcit،p44.

(23)I.O.R،L،PS،20،C236،opcit، part2،p112.

(24)I.O.R،L،PS،20،C91،opcit،p1606.

[٢٥]) محمد باقر الطباطبائي: ولد محمد باقر بن ابو القاسم الطباطبائي الحائري في كربلاء عام ١٨٥٨،فقيه اشتهر بزهده وتقواه ، توفي في كربلاء

عام ١٩١٣،للمزيد ينظر محمد حرز الدين ،المصدر السابق، ص١٩٩.

(26)I.O.R،L،PS،20،C236،opcit، part2،P 112.

(27) Ibid،p285.

(28)I.O.R،L،PS،10،77،file no:1290،Oudh Bequest ،telgramno422،30th may 1904 from Major .L.S.Newmarch ،political .Resident in Turkish Arabia and his Britannic .majesty consul general .Baghdad toL.W.Dane esq ،secretary to the Government of India ،foreign department ،Simla; I.O.R،L،PS،10،24،Turkish Arabia:status of British persons،pp3-4.

(29)Ibid.

(30)Ibid;I.O.R،L،PS،20،221،Personalities Iraq،1919 ،p43.

(31) I.O.R،L،PS،10،77،opcit.

(32) Ibid.

(33) Ibid.

قائمة المصادر:

اولاً:سجلات حكومة الهند

(1) I.O.R،L،PS،20،C23 6 ، J.A Saldauha ، Precis of Arabia Affairs 1801-1905 ، (Simla 1906) ،part2 .

(2) I.O.R،L،PS،20،C236 ،J.A Saldauha، Precis of Turkish Arabia Affairs1801 -1905، ،(Simla 1906) ،part4.

(3)I.O.R،L،PS،20،C91،J.G.Lorimer، Gazetter of the Persian Gulf، historical، part1، (Calcutta 1915).

4) I.O.R،R،15،2،1996، whos who in Mesopotamia،(Simla1915). (

5)I.O.R،L،PS،20،C190،Mesopotamia ، 1919. (

6)I.O.R،L،PS،20،221،Personalities Iraq،1919. (

(7)I.OR،L،MIL،17،15.64،Naval Intelligence Division ،Iraq and Persian Gulf،(London 1944).

8)I.O.R،L،PS،10،77،fileno:1290،OudhBequest1904-1914.

ثانيًا: المصادر الانكليزية

(1) Grattan، Gearty ،Through Asiatic Turky from Bombay to the Bosphors ،vol،1، (London1878).

(2)W.Tweedie،Turkish Arabia،Babylon،Assyria،and Mesopotamia1886- 1887،(India 1888).

ثالثاً: المصادر العربية

(١) محمد حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والادباء، ج٢، مطبعة الولاية، (قم ١٩٤٨).

(٢) محمد مرسي ابو الليل ، الهند تاريخها وتقاليدها وجغرافيتها، (القاهرة ١٩٦٥).

رابعاً: البحوث

(١) أسعد حميد ابو شنة ، كاظم هيلان السهلاني، (التطورات السياسية في مملكة أوده الهندية الاسلامية في عهد غازي الدين حيدر)، مجلة ابحاث البصرة و العلوم الانسانية، مج ٣٨، العدد٤، ٢٠١٣ البصرة.

(٢) حسن خالد دبيس ، شهيد عبد الزهرة، (الأحكام العامة للوقف)، مجلة أهل البيت العدد ٢٢،شباط ٢٠١٨، كربلاء.